الفصل الرابع
تصورات المستقبل للوقف في إثيوبيا (الحبشية)

مقدمة:-

إن سنة الوقف في هذا البلد من السنن المهجورة التي لا يعرفها كثير من المسلمين، فالعمل بها إحياء لهذه السنة ونشر لها ودعوة للعمل بها، فينبغي لأهل العلم والوعاظ أن يسعوا لإحياء هذه السنة ونشرها والدعوة إليها ودراسة الجوانب المختلفة في أبواب الفقه ووضع الطرق الميسرة لتطبيقها ونشرها، وعلى أثرياء المسلمين أن يبادروا إلى تبني المشاريع الوقفية ليكونا قدوة لغيرهم وأئمة للمسلمين في هذا الباب فينطبق عليهم دعاء عباد الرحمن "ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين واجعلنا للمتقين إماما" أي اجعلنا أئمة يقتدى بهم في الخير ومن ثم يكون لهم أجر من يقتدى بهم ويسنن بسنتهم كما أخبر بذلك المصطفى صلوات الله وسلامه عليه فقد حث الرسول ﷺ على الصدقة على قوم حفاة عراة جاءوا إلى المدينة فتصدق أحد بصرة عجزت يده عن حملها فتبعه الناس فقال ﷺ: ﴿ من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها واجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء ﴾.

إن ما سبق من عدم انتشار الوقف في المجتمع المسلم الإثيوبي يجعلنا نهتم بالبحث عن سبل نشر ذلك في المستقبل حتى يكون مفهوما لدى العامة والخاصة يشترك فيه الأغنياء من المسلمين ويتسابق فيه المتسابقون من أهل الخير والمحسنين من الداخل والخارج، ومن هنا نضع تصورا عاما في هذا الفصل بحسب ما يفتح الله ونسأله التيسير والتوفيق.

المبحث الأول: صوره ومجالاته المهمة:-

إن مجالات الوقف في إثيوبيا كثيرة ومتعددة الجوانب حيث لم يطرق في البلاد إلا مجالات محدودة كما تقدم، ومن هنا ينبغي أن يشمل الوقف مجالات عدة، من أهمها في نظري في الوقف الحاضر مما تدعو الحاجة إلى الإسراع في تبنيها ما يلي:-

أ – بيوت الله سبحانه وتعالى عمارها وترميمها وصيانتها:–

إن المساجد مكان عبادة المسلمين وتجمعاتهم في اليوم والليلة خمس مرات، ومع تلك الأهمية لم تجد العناية اللائقة بمكانتها من قبل المسلمين في إثيوبيا فيما مضى، ومن هنا ينبغي الحرص على الوقف عليها في تشييدها وعمارها، وكذلك في ترميمها، والحفاظ عليها، والقيام بمستلزماتها من فرش وأجهزة مكبرات الصوت وأجرة المياه والكهرباء، وكذلك رواتب الأئمة والخدم والحراس، وإن اللجان الأهلية التي تقوم برعاية المساجد في إثيوبيا تجد العنت والمشقة في آخر كل شهر حيث لا تجد ما تدفع لفواتير المياه والهواتف وأجرة المستخدمين، وكانت تلك اللجان تجمع التبرعات من المصلين عقب الصلوات لا سيما يوم الجمعة، وإذا لم يوجد المبلغ المطلوب تقترض تلك اللجان المبلغ من أحد التجار المسلمين ثم تطلب التسديد من المصلين في المسجد أو من أحد المحسنين، وهذه الطريقة لا تسمن ولا تغني من جوع.

والحل الأمثل أن يكون هناك وقف يدر على المساجد ومصالحها ويكون ثابتا تؤخذ منه ميزانية المسجد السنوية أو الشهرية، ومثل هذا يقال في تشييد المساجد وإنشائها حيث إن كثيرا من الأحياء في المدن الكبرى وعددا كبيرا من القرى والأرياف لا توجد فيها مساجد ومن أوضح الأمثلة على ذلك عاصمة البلد (أديس أبابا) لا يوجد مسجد في الحي الشرقي منها إلا مسجد واحد فنحو ١٠ كم لا يوجد فيه مسجد، فالذي تدركه الصلاة في حي المطار لا يجد مسجدا إلا في وسط العاصمة بعد قطع أكثر من عشر كيلوات والله المستعان.

ب – المعاهد والمدارس والكتاتيب:–

إن المجتمع الإسلامي في إثيوبيا تنقصه دور العلم من المعاهد والمدارس الدينية والكتاتيب، لكن توجد الحلقات العلمية في المساجد ومنازل العلماء، وهذه الحلقات هي التي تخرج القيادات الدينية وقد نفع الله بهذه الحلقات إلا أن هذا النظام بدأ يضعف وكاد أن ينقرض ثم هو يعتمد على مساعدة الأهالي لطلبة العلم وعلى جمع التبرعات للشيخ والطلبة في الأعياد ومواسم الحصاد، ومنذ

أن جاءت الشيوعية تبدلت أفكار الناس ونظرهم للعلم الشرعي واحترامهم لأهله، وتغيرت الأحوال وارتفعت تكاليف المعشية وعجز الأهالي عن توفير الضروريات لأسرهم فضلا أن يساعدوا الآخرين من المشايخ وطلبة العلم، وإن الحكومة لا تساعد المدارس الدينية كما أنها من جانب لا تتدخل

في شؤونها التعليمية والتربوية، فلا توجد جهة رسمية تتبنى تسيير هذه المدارس، وإنما يقوم بتسييرها أفراد أو لجان الأهالي التي لا تستطيع في الغالب الانتظام في دفع رواتب المعلمين مما يجعلهم يتركون تلك المدارس للبحث عن الرزق أو لا ينتظمون في عملهم، وقد يتجه بعضهم إلى التكسب بالشعوذة وصنع التمائم، مما جعل مدرسي العلوم الشرعية محل سخرية واستهزاء من المجتمع وجعلهم يقومون بنشر البدع والخرافات بدلا من نشر العلم الشرعي الصحيح السليم.

ومن هنا صرا ضروريا على المسلمين إيجاد بديل ثابت يساعد على انتشار العلم الشرعي وازدهار وكفالة العلماء وطلبة العلم، وليس هناك حل أمثل من تبني مشروع الأوقاف في هذا المجال ويعني ذلك:-

١ – بناء المعاهد الشرعية.

٢ – بناء المدارس الإسلامية.

٣ – بناء سكن الأساتذة والمعلمين الأربطة لطلبة العلم.

٤ – إيجاد ريع ثابت يدر دخله على دور العلم وأهله.

٥ – طباعة المصاحف والكتب النافعة.

٦ – إيجاد مطبعة وقفية خاصة لطباعة الكتب الدينية وتوزيعها مجانا أو بسعر رمزي.

ج – المكتبات العلمية العامة:-

لا توجد في إثيوبيا المكتبات العلمية التي تضم الكتب المخطوطة أو المطبوعة الشرعية لا في المدن الكبرى ولا غيرها مع وجود الكتب والمصاحف المخطوطة الموقوفة على بعض المساجد كما أن هناك مخطوطات لدى الأفراد الذي ورثوها عن آبائهم، والغريب في الأمر أن عدد المسلمين في إثيوبيا كبير جدا أكثر من ٣٠ مليون نسمة، وأغلبيته من الشباب الذي يجيد القراءة باللغات المحلية والعالمية وبالذات الإنجليزية، ولا يجد هذا الكم الهائل مكتبة واحدة تشتمل على مبادئ الإسلام وأحكامه وإنما يتجه إلى مكتبات الهيئات التنصيرية، ومن هنا صار لزاما على من يهمه أمر المسلمين تبني مشروع المكتبات الإسلامية العامة تتضمن أنواعا من المعارف والثقافة العامة وعلوم الشريعة المبنية على منهج أهل السنة والجماعة.

د – بناء دكاكين على أسوار المساجد في المدن الكبرى إذا كانت تقع في الأماكن التجارية حتى

يعود ريعها على مصالح المساجد من رواتب الأئمة والمعلمين والمؤذنين والحراس وفواتير المياه والكهرباء.

هـ – إيجاد استثمار وقفي خيري لمصالح المسلمين يعود ريعه على نحو المساجد ودور العلم ونشر الدعوة ورعاية اليتامى والمساكين والعجزة المسنين.

المبحث الثاني: تنظيمه وإدارته:-

إن من الأولويات التي يجب أن تراعى عند تأسيس الوقف ونشره – أن تنظم إدارة تلك المشاريع الوقفية وأن تضبط بالقواعد الشرعية واللوائح والنظم الإدارية الحديثة.

ومن ذلك: تسجيل الوقف لدى المحكمة الشرعية.

وكذلك تسجيله رسميا لدى الدوائر الحكومية الرسمية.

وينبغي أن يبحث عن السبل والطرق الكفيلة لإيجاد قوانين تحمي قانونيا من التلاعب بممتلكات الأوقاف واستغلالها لمصالح خاصة من قبل الأفراد أو الهيئات.

وإن على الواقف مراعاة عدم مخالفة القوانين المعمول بها في البلد، وعليه الحرص على قيام المشروعات الوقفية بما لا يخالف تلك القوانين حتى يمكن الاستمرار في استغلال تلك المشروعات بدن ضغط أو تخويف بمخالفة القانون وربما يؤدي ذلك إلى مصادرتها أو التلاعب بها.

كما ينبغي إيجاد هيئة خاصة تقوم برعاية الأوقاف، تكون لها لوائح وضوابط يختار لها الرجال الأكفاء المخلصون من ذوي العلم والأمانة والخبرة ويكون لها مجلس إداري منتخب ويمكن أن يطلق عليها مجلس الأوقاف أو الأمانة العامة للأوقاف، ويمكن أن تكون تابعة للمحكمة الشرعية أو المجلس الأعلى أو مستقلة تتعاون مع هذه الهيئات، ويفضل أن تكون مستقلة حتى تنال الثقة من الجهات المتبرعة والمستفيدة.

وينبغي أن تبرز أعمالها وحساباتها بوضوح أمام الواقفين والناظرين والأهالي، وألا تدير أعمالها بشكل فردي حتى لا تقع في التهم ويستمر العلم بشكل جماعي لا ينقطع لغياب أحد أو موته، وتكون مهمة هذه الهيئة ما يلي:-